A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/50/480
4 October 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البند ١٠٠ من جدول الأعمال

تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ٩٥/٤٩ الذي رحبت فيه مع التقدير بمذكرة الأمين العام المتعلقة بتجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة، وأكدت من جديد أنه ينبغي إجراء هذا الحوار استجابة للحتميات التي تفرضها المصالح والمزايا المتبادلة، والترابط الحقيقي، وتقاسم المسؤولية والشراكة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة الى جانب تحسين البيئة الاقتصادية الدولية على نحو يفضي الى تحقيق هذه التنمية، وأنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تقوم بدور رئيسي في تيسير إجراء هذا الحوار.

٢ - وطلبت الجمعية الى الأمين العام أن يقوم، استنادا الى البيانات التي أدلت بها الدول الأعضاء بشأن مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية في سياق المناقشات المتصلة بهذه القضايا والتي دارت في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، باقتراح قضايا أو مواضيع مختلفة للنظر تمثل مصالح متبادلة وتنطوي على مزايا لكافة البلدان وتكون أيضا وثيقة الصلة بالنسبة لوضع خطة للتنمية، وأن يقدم تقريرا عن تنفيذ القرار الى الجمعية في دورتها الخمسين.

٣ - ويجدر التذكير بأنه كانت ثمة محاولة في المذكرة المقدمة في السنة الماضية، استندت الى استعراض وجيز للتجربة التاريخية، لتحديد المكونات الأساسية لحوار قائم على الشراكة وما تنطوي عليه الحالة الدولية الراهنة من عناصر تخلق حاجة ملزمة لإقامة هذا الحوار. وقد جاء في تلك المذكرة أن الاتجاه نحو العالمية الذي يدفع اليه اقتصاد السوق، وتنامي الاتجاه نحو التكامل الإقليمي، ومنطق زيادة الترابط، توجب كلها إقامة حوار وتعاون بين جميع البلدان، كبيرها وصغيرها. وأشارت المذكرة الى أن الدور الآخذ في الاتساع الذي تؤديه العناصر الفاعلة غير المرتبطة بالدول، وانحسار قدرة الحكومات على التأثير على

النواتج الاقتصادية، والتفاعل المركب بين قوى التكامل والتفتت في الاقتصاد العالمي، في الوقت الذي تعطي فيه دفعات جديدة للنمو والتنمية، تؤدي أيضا الى تهميش البلدان النامية الأكثر فقرا، فضلا عن قطاعات واسعة من سكان البلدان الصناعية. ولاحظت المذكرة أيضا اتساع توافق الآراء الدولي الآخذ في الاتساع بشأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية والالتزام بالتعاون والشراكة لأغراض التنمية، كما دلت على ذلك نتائج المؤتمرات الكبرى التي عقدتها الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة، وأثيرت مسألة كيفية إعطاء توافق الآراء هذا أشكالا ملموسة لما فيه فائدة الجميع. وأشارت أيضا الى أن انتهاء الحرب الباردة وتكامل الاقتصاد العالمي على نحو متزايد وتوافق الآراء الناشئ بشأن السياسات الإنمائية، أفضت فيما يبدو الى تضافر مؤات في القوى لصالح إقامة حوار بناء يخلو من المجابهة يرمي الى مواجهة التحديات العالمية المتمثلة في الفقر والتنمية في مناخ دولي سريع التغير. وقد طـُرح عدد من الأفكار المتعلقة بشروط وطرائق مواصلة تجديد الحوار.

٤ - ومنذ ذلك الحين والتقدم المحرز على عدة جبهات ينزع الى تأكيد صلاحية النهج المقترح في العام الماضي. وقد وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥ على العناصر المتعلقة باتباع نهج منسق لمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. ودعا أيضا الى تحسين قدرة الأمم المتحدة على صياغة السياسات على نحو متسق ومتوافق. ويمكن أن تشكل المواضيع المشتركة بين هذه المؤتمرات وطرائق متابعتها عنصرا هاما في تحديد مواضيع الحوار وإطاره.

٥ - وقد اعتمد الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بوضع خطة للتنمية ظهور الاتجاه نحو العالمية والترابط بوصفهما العنصرين الرئيسيين لتحديد إطار الخطة وغاياتها. وتعطي الذكرى السنوية الخمسون لإنشاء الأمم المتحدة زخما للجهود المبذولة في سبيل تجديد دور الأمم المتحدة في تحقيق التوافق بين مصالح الأمم.

٦ - وفيما يتصل بالفرصة الكبيرة التي تتيحها هذه العمليات، ولا سيما خطة للتنمية، للاستفادة من تعاظم حس الشراكة الآخذ في النماء ضمن الأمم المتحدة، ينبغي النظر الى هذا التقرير بوصفه مكملا لتلك الجهود. وبوجه أكثر تحديدا، ينبغي لإطار السياسات الذي يجري إعداده في الخطة، ما يحدده من مسائل لإيلائها الاهتمام على سبيل الأولوية، أن يهيئ من نواح عديدة، لتجديد ومواصلة حوار بناء قائم على الشراكة.

ثانيا - اختيار مواضيع للحوار

٧ - بديهي أن يكون لخطة التنمية، التي أحرز فيها الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية تقدما ملموسا والتي يـُتوقع أن تعتمدها الجمعية العامة في دورتها الخمسين، أثر مباشر على اختيار المواضيع من أجل متابعة الحوار الإنمائي في مرحلته التالية. وتولي الخطة بصيغتها الحالية التي وضعها الفريق العامل، اهتماما خاصا للعلاقة بين التنمية والسلام والأمن، وتشدد على الحاجة الى الشراكة، واضعة في الاعتبار

الاتجاهات نحو العولمة والتعاون والترابط الإقليميين. وهي تحدد الحالات الحرجة والمشاكل الخاصة التي تواجهها افريقيا وأقل البلدان نموا وغيرها من الفئات الخاصة بين البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال. وسعيا الى تحقيق هدف ترسيخ التعاون الدولي لأغراض التنمية، تدعو الخطة الى تنفيذ جميع الاتفاقات والالتزامات الدولية في المجال الإنمائي، والى تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة وكفاءة قدراتها وفعاليتها في مجال التنمية، وتدعو الى اتباع نهج تكاملي في التنمية وتؤكد على الحاجة الى الديمقراطية والحكم الذي يتسم بالشفافية والمساءلة، والى تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية.

٨ - وتشمل العناصر الداخلة في إطار السياسة والتي جرى تحديدها في الخطة ما يلي:

(أ) التنمية الاقتصادية:

'١' سياسات الاقتصاد الكلي الموجهة نحو النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛

'٢' التجارة الدولية والسلع الأساسية؛

'٣' التمويل لأغراض التنمية: مسائل التمويل الداخلي والخارجي المتصلة بالتنمية الاقتصادية:

أ - تعبئة الموارد المحلية لأغراض التنمية؛

ب - الموارد الخارجية؛

ج - الديون الخارجية؛

د - المساعدة الإنمائية الرسمية؛

هـ - دور المؤسسات المالية المتعددة الأطراف؛

و - تمويل الأمم المتحدة للتنمية؛

ز - التدفقات الاستثمارية الخاصة؛

ح - عائد السلام؛

'٤' العلم والتكنولوجيا؛

'٥' التعاون بين الجنوب والجنوب؛

'٦' التعاون الاقتصادي الإقليمي؛

'٧' التنمية في القطاع الزراعي والصناعي وقطاع الخدمات؛

(ب) التنمية الاجتماعية:

'١' استئصال الفقر والجوع؛

'٢' العمالة؛

'٣' الإدماج الاجتماعي؛

'٤' تنمية الموارد البشرية؛

'٥' المستوطنات البشرية؛

(ج) تمكين المرأة

(د) حقوق الطفل؛

(هـ) السكان والتنمية والهجرة الدولية؛

(و) البيئة والتنمية:

'١' التنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن ٢١ والنتائج الأخرى لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛

'٢' تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بالبيئة.

(ز) المسائل الإنسانية والتنمية:

'١' الإنذار المبكر، والوقاية من الكوارث الطبيعية والتأهب لها والحد منها؛

'٢' الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية الأخرى؛

'٣' اللاجئون والمشردون؛

'٤' الانتقال من الإغاثة الى التأهيل والتنمية؛

(ح) النهج التشاركي في التنمية؛

(ط) التدابير المتصلة بالبلدان التي توجد فيها حالات خاصة؛

(ي) إجراءات التنفيذ.

٩ - ومن الواضح أن الإطار العام للخطة وأهدافها وإطارها السياسي توفر الإطار الشامل الذي ينبغي اختيار مواضيع الحوار في داخله. غير أنه ينبغي للمواضيع المحددة التي سيقع الاختيار عليها أن تكون من المواضيع التي تجذب انتباه مقرري السياسات الرفيعي المستوى، وتثير اهتمام سائر الشركاء في التنمية، وتؤدي الى مناقشات منشطة ومثمرة.

١٠ - وينبغي اختيار المواضيع في ضوء أهداف الحوار الرئيسية وهي: إيجاد فهم أوسع وأعمق للمسائل العالمية أو العابرة للحدود، التي تشمل مصالح الدول الفردية والمصالح الإقليمية أو مصالح مجموعات الدول. كما يكون من المفضل انتقاء مواضيع في مقدمة العلاقات الاقتصادية الدولية. فبذلك يمكن أن يشكل الحوار وسيلة لتوسيع تخوم التعاون الدولي.

١١ - وفي هذه المرحلة، من الأهمية ملاحظة ضرورة ضمان مساهمة جميع الشركاء المعنيين في اختيار مواضيع الحوار المتعلق بالسياسات العامة وصياغة طرائقه. وفضلا عن ذلك، ينبغي تطبيق مبدأ تفويض الصلاحية لضمان مناقشة السياسات على أدنى مستوى ممكن من مصدر نشوء المشاكل. وينبغي أن تعالج المنظمات الدولية والإقليمية المواضيع التي يتعين حلها على الصعيدين العالمي والإقليمي، وأن تعنى الحكومات الوطنية بالشواغل الوطنية، وأن تعالج منظمات المجتمعات المحلية المشاكل المطروحة بين هذه المجتمعات. وبالتالي، ينبغي ألا تكون الجمعية العامة هي المنتدى الوحيد لمناقشة السياسات العامة. وتكون جميع مستويات التشاور والحوار في غاية الأهمية من أجل ضمان أن يصبح صنع القرار في المجتمعات ناتجا عن مشاركة وتفاعل بدلا من أن يكون آليا وسلطويا.

ثالثا - بعض المواضيع الممكنة

١٢ - وكما أشير من قبل، تشكل ادارة التغير العالمي تحديا من التحديات المعاصرة الرئيسية التي يتعين مواجهتها من خلال الحوار والتعاون. وتكاد مظاهر التغير وانعكاساته تمس جميع جوانب الحياة الدولية. فتدويل العديد من الأنشطة الاقتصادية، وأثر تكنولوجيات المعلومات الجديدة ووسائل النقل والاتصالات الحديثة، وما يترتب على الأنشطة المتعلقة بموارد الأرض من نتائج على الصعيد العالمي، وتداعي الكثير من التخوم الاقتصادية، تستدعي كلها اجراء عمليات تكيف رئيسية في التعاون الدولي من حيث طبيعته ونطاقه. ولكل من التدفقات المالية والتجارة والاستثمارات والفقر والجوع والنزاعات وتدهور البيئة والأمراض المعدية والهجرة والإدمان على المخدرات، أبعاد دولية لا حل لها من خلال الجهود الوطنية وحدها. ولا يسع الدول فرادى أن تفعل أكثر من مواجهة أعراضها. أما معالجة المسببات فتقتضي نشاطا دوليا منسقا. وعلى نحو متزايد تنشأ هذه المشاكل بأشكال أقل إنعزالا في مجتمع عالمي تعبر فيه الأحداث، بآثارها وانعكاساتها، الحدود بسرعة لم يسبق لها مثيل، مع ما يترتب على ذلك من عجز أي أمة عن تحقيق استقرار وتقدم حقيقيين دون الاكتراث للقلاقل والحرمان السائدين في أماكن أخرى.

١٣ - بيد أنه من الممكن ملاحظة أن تدويل المسائل وما يترتب عليه من تزايد في الترابط بين الأمم لا يؤدي بحد ذاته الى زيادة التعاون والحوار الدوليين. إلا أن احتمالات التعاون ترتفع حين تواجه البلدان آثارا معاكسة ناتجة عن الترابط، دون أن تكون لها إمكانية كبيرة لحماية نفسها بالوسائل التقليدية المتمثلة في السياسات والتدابير المحلية، فطبيعة المشاكل أو تعقيدها تجعل هذه السياسات والتدابير غير ذات جدوى. وفي ظروف كهذه تغدو الشراكة القائمة على المصلحة المتبادلة جذابة أكثر فأكثر.

١٤ - ومع وضع جميع الاعتبارات الآنفة في الحسبان، اقترحت بضعة مواضيع ممكنة لكي تكون قائمة يمكن الاستفادة منها حسب الاقتضاء. ومن نواح عديدة، تعتبر المواضيع المقترحة شاملة وجامعة للمسائل التقليدية كالتجارة والتمويل والتكنولوجيا، غير أنها مصوغة بحيث تستقطب مصالح جميع الشركاء في الحوار. والمواضيع المقترحة ليست شاملة غير أنها تشير الى ما يمكن أن يناقش بصورة مفيدة. وقد تم اقتراحها لأنها تتعلق بمسائل إما عالمية أو عابرة للحدود وشاملة لمصالح إقليمية أو تخص بلدا فردا أو مجموعة بلدان، وليس لفرادى الحكومات عليها من تأثير يذكر.

١٥ - ومع كون بعض المسائل مثل البيئة والفقر لها سمة العالمية، إلا أنها تخضع حاليا لمناقشة مستفيضة، وقد باتت جاهزة لاتخاذ تدابير بشأنها، ولذا فقد أغفلها هذا التقرير. أما المواضيع المقترحة فهي رغم كونها قيد دراسة ناشطة في مختلف منتديات منظومة الأمم المتحدة، ولاسيما منها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومركز التجارة الدولية ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ولجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ولجنة المخدرات ولجنة السكان، إلا أنها

تحتاج مع ذلك الى زخم جديد نظرا لأهميتها الكبيرة بالنسبة لادارة العلاقات الدولية على نحو منظم. ويتضمن الفرع المتعلق بالطرائق، اقتراحات تتعلق بكيفية إبراز هذه المسائل على نحو أفضل ودفعها الى صلب المناقشات المتعلقة بالتعاون الدولي، عوضا عن تبعثرها على كثرة من المنتديات المختلفة.

ألف - العولمة وقواعد اللعبة

١٦ - منذ زمن ليس ببعيد كانت العلاقات الاقتصادية الدولية، ولاسيما أسعار الصرف وتحركات رؤوس الأموال، تخضع لقيود شديدة. أما اليوم فباتت وتيرة عولمة الأسواق المالية وسواها من الأسواق تفوق قدرة الحكومات على وضع ما يلزم من أطر من القواعد والترتيبات التعاونية.

١٧ - ومع أن أحدا لا يدعو الآن الى إعادة فرض الضوابط على تحركات رؤوس الأموال إلا أن إلغاء القيود المالية وما أدى اليه من نمو وتكامل في أسواق رأس المال العالمية تمخض عن مخاطر لا يستهان بها. فالتحركات السريعة القصيرة الأجل لرؤوس الأموال الخاصة يمكن أن تسبب تأرجحا حادا في العملات المحلية سواء في البلدان المتقدمة النمو أو النامية. ويمكن أن يلقي التذبذب المواكب لهذه التدفقات القصيرة الأجل أعباء على السياسات المالية والنقدية الوطنية، بل وأكثر من ذلك، أن يؤدي الى اختلالات شديدة في النظام المالي العالمي.

١٨ - وقد ارتفع كثيرا عدد الجهات الفاعلة غير التابعة للدول، والتي تنظم نفسها على نطاق دولي وتعمل عبر الحدود الوطنية. واليوم توجد آلاف من الشركات عبر الوطنية العاملة في جميع أنحاء العالم، ويتنامى الاستثمار الأجنبي نتيجة لذلك على نحو أسرع من تنامي التجارة. وهذه الشركات سائرة معا بانتظام نحو تشكيل سوق وحيدة للبضائع والخدمات، يمكن أن تترك نواتجها وقعا على العالم أجمع. وكذلك فإن السرعة التي تؤثر بها التغيرات السوقية الجارية في جزء ما من العالم على الأجزاء الأخرى آخذة في التسارع.

١٩ - وباتت التطورات التكنولوجية تتيح على نحو متزايد تجزئة عمليات الانتاج بفضل المعلوماتية والحواسيب. وأخذ تقسيم العمل يصبح أكثر دقة: إذ يحل التخصص في أجزاء من عمليات الانتاج محل التخصص في المنتجات. وبالتالي أخذ الانتاج يصبح أكثر مرونة. وفي الوقت نفسه، تتيح التطورات التي تحققت في حقل الاتصالات السلكية واللاسلكية الاستجابة بسرعة فائقة للتغيرات أينما وقعت في العالم سواء داخل المؤسسات أو فيما بينها. كما أن اضفاء الصفة عبر الوطنية على صنع القرار في الميدان الاقتصادي أخذ يجري فيما يتعلق بالانتاج والاستثمارات والتجارة وما يتصل بها من تدفقات نقدية.

٢٠ - وتحكم الحقوق المتعلقة بحماية الملكية الفكرية الى حد بعيد إمكانيات الوصول الى التكنولوجيا، سواء من خلال الاستثمار الأجنبي أو من خلال إصدار التراخيص. ويتطلب تعزيز الابتكار حماية الملكية الفكرية، غير أن الحماية المفرطة الصرامة يمكن أن تؤدي الى نشوء حالات احتكارية غير مرغوب فيها.

كما أن الحكومات تعمل على تشجيع الابتكار بوسائل أخرى في إطار السياسات العامة. ويرتب كل ذلك نتائج على علاقات التنافس بين الشركات والقطاعات والبلدان.

٢١ - وتعني هذه المسائل المختلفة ضرورة وضع قواعد عالمية أو المجانسة بين القواعد الوطنية لتفادي تعارضها، ويكمن التحدي في وضع إطار من القواعد والنظام للمنافسة العالمية بأوسع معانيها. وينبغي ألا يعيق وضوح القواعد والانضباط التطورات الدينامية، بل أن يهيئ مناخا قابلا للتنبؤ لحدوث عمليات العولمة.

باء - المنافسة

٢٢ - وتتحدى العولمة والانفتاح المطرد في الاقتصاد العالمي خيارات السياسة العامة التي تنتهجها البلدان التي يتعين عليها أكثر فأكثر التنافس في السوق العالمية على اجتذاب ما تحتاجه تنميتها من أموال وموارد بشرية والاحتفاظ بها.

٢٣ - وتحتل البلدان النامية موقعا خاصا في هذه العملية. فهي تتجه بصورة متزايدة الى السوق العالمية. وهي تزداد انفتاحا على الاستثمار الخارجي الذي لا يأتي برؤوس الأموال فحسب بل بما هو أهم من ذلك وهو الدراية والتكنولوجيا وذلك لتحسين مواقعها في عملية العولمة هذه. وقد باتت هذه البلدان تشكل بصورة متزايدة منافسا هاما للبلدان الصناعية في الصناعات التقليدية. ولا يقتصر ذلك على الصناعات التقليدية بالنسبة لعدد متزايد من البلدان النامية. وقد باتت المنافسة في السوق العالمية، وبالتالي في جميع الأسواق المحلية، أكثر حدة وشمولا. ومع تزايد التشابك والترابط بين الاقتصادات بسبب ما تنشأ الخلافات يلازمها من تنافس شديد. ويحتاج نزع فتيل هذه الخلافات الممكنة الى تعزيز الحوار.

٢٤ - وستكون البلدان النامية رابحة من وجود نظام قواعد وضوابط قوي ومتعدد الأطراف، لأنها ستقع بدونه تحت رحمة قواعد اللعبة التي يضعها كبار لاعبي الاقتصاد العالمي. وستكون البلدان المتقدمة النمو في وضع رابح لأن زيادة فرص التصدير لديها، وبالتالي إمكانيات تكييف هياكل انتاجها وتجارتها على نحو تطلعي لا على نحو دفاعي أو ارتكاسي ستكون في نهاية الأمر لصالحها تماما.

جيم - التكامل الاقليمي والاقتصاد العالمي

٢٥ - كان النظام التجاري المتزايد الانفتاح والمتعدد الأطراف المحرك الرئيسي للنمو والتوسع في الاقتصاد العالمي في فترة ما بعد الحرب. وقد أرست نواتج جولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية الأساس لإقامة نظام للتجارة الدولية يقوم على قواعد حقيقية، ولمواصلة تحقيق التكامل الاقتصادي العالمي. غير أنه سيتعين على جميع البلدان، كبيرة كانت أم صغيرة أن تمتثل لضوابط النظام المتعدد الأطراف، كما يتعين أن تكون السلطات الممنوحة لمنظمة التجارة العالمية محل إنفاذ واحترام.

٢٦ - غير أن التقدم في اتجاه نظام تجاري متعدد الأطراف حقا قد اقترن باتجاه لازمة وازداد زخمه في السنوات الأخيرة، نحو إقامة ترتيبات تجارية إقليمية. وما دامت هذه الترتيبات مفتوحة ولا تنطوي على تمييز إزاء بقية العالم، فإن مشاريع التكامل الاقليمي يمكن أن تسهم على نحو ملموس في نمو التجارة والانتاج من خلال توسيع الأسواق وتشجيع التخصص وتحسين الانتاجية من خلال اشتداد المنافسة. أما إذا صاحبت التكامل الاقليمي حواجز تمييزية، ظاهرة كانت أم خفية أمام السلع والخدمات الواردة من الخارج، فيمكن لهذه الترتيبات أن تضعف الطابع المنفتح والمتعدد الأطراف الذي يتسم به نظام التجارة الدولي، وأن تؤدي الى وقوع التفتت واحتمال نشوب خلافات تجارية واقتصادية بين الكتل التجارية. وعلى الرغم من الاعتراف الواسع النطاق بهذه المخاطر، فهي ماثلة على الدوام في عالم المنافسة الشرس والضغوط المحلية، ويجب العمل على نحو مستمر على درئها. وبالتالي تكتسي صياغة قواعد ومعايير من شأنها أن تساعد على ضمان اتساق التكامل الاقليمي مع نظام الانفتاح الكامل المتعدد الأطراف، أهمية كبيرة لاستمرار سلامة الاقتصاد العالمي وتوسعه. ومن شأن إقامة حوار على الصعيد السياسي أن يساعد على تمهيد السبيل أمام اضطلاع الهيئات المختصة بعمل مفصل وتقني بدرجة أكبر من أجل وضع هذه القواعد والمعايير.

دال - تكنولوجيات المعلومات الجديدة والاقتصاد العالمي

٢٧ - كما ذكر أعلاه، كان من شأن السرعة المتزايدة في تحقيق التقدم التكنولوجي في ميداني المعلومات والاتصالات أن أتاحت عولمة عمليات الانتاج والأسواق المالية. بيد أن استيعاب وتطبيق هذه التكنولوجيات ظلا مقصورين على جزء صغير نسبيا من الاقتصاد العالمي. فتطبيقاتها الممكنة ومضامينها بالنسبة للطريقة التي سينظم بها الاقتصاد العالمي في المستقبل متناهية في أهميتها. ومع ذلك فمن الواضح أن البلدان والشعوب غير القادرة على حيازة التكنولوجيات الجديدة التي تغير البيئة العالمية واستخدامها والانتفاع بها سيكون مآلها أن تزاح الى الهوامش. وكيفية إدماج الذين يتركون على الهوامش، لأي سبب كان، في عملية التغيير الذي تصنعه التكنولوجيا قضية هامة تحتاج الى معالجة عن طريق الحوار.

هاء - الهجرة الدولية

٢٨ - من المقدر أن ينضم إلى سوق العمل مليار شخص في الفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٥. ومن غير المتوقع أن يتمكن جميع هؤلاء من العثور على عمل في البلدان أو حتى المناطق التي ينتمون إليها. وسيؤدي ذلك على نحو متزايد إلى هجرة دولية لليد العاملة.

٢٩ - وهناك ما يقدر بـ ٧٠ مليون شخص، معظمهم من البلدان النامية، يعيشون بصورة شرعية أو غير شرعية، خارج بلدانهم. وترجع هذه الأعداد الكبيرة إلى حالات التخلف والفقر وارتفاع النمو السكاني، واتساع رقعة النزاعات وعدم الاستقرار، وشروط أسواق العمل (على الرغم من ارتفاع البطالة) في العديد من البلدان الصناعية التي يتقدم سكانها نحو الشيوخة، والى عدم مناعة الحدود بما فيه الكفاية في معظم البلدان وسهولة استخدام وسائل النقل.

٣٠ - وفي المدى البعيد سوف تستقر تدفقات الهجرة، أو حتى ربما تسجل انخفاضا مع تحسن الآفاق الاقتصادية والأحوال العامة بالقدر الكافي في البلدان الأصلية، ليس بالمعنى المطلق فحسب، بل أيضا بالمعنى النسبي، مقارنة بالبلدان التي يقصدها المهاجرون. ويعزى ذلك الى كون عوامل الجذب تتحدد على نحو جزئي بهذا الاختلاف. ومن شأن إقامة حوار مفتوح قائم على معرفة أفضل بهذه الظاهرة أن تتسم بالأهمية لا بالنسبة لبلدان الهجرة فحسب، بل أيضا لبلدان المهاجرين. فالمهاجرون كثيرا ما ينتمون الى فئات سكانية تتمتع بقدر من المهارة والتحصيل يفوق سواهم. ومن هذا المنظور تعتبر هجرتهم خسارة. وفي المقابل كثيرا ما يرسل المهاجرون تحويلات مالية الى بلدانهم الأصلية ويشكلون بذلك مصدرا مرغوبا فيه للعملات الصعبة.

٣١ - وينبغي لمحاولات ادارة تدفقات المهاجرين التي يمكن أن تكون كبيرة، أن تتصدى لأسبابها الحقيقية: عدم المساواة الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي وانتهاكات حقوق الانسان. ويمكن أن يكون للتعاون الانمائي دور في معالجة هذه المشاكل في منشئها. ومن منظور هيكلي، ينبغي أيضا معالجة السياسات (السياسات التجارية وسياسات الديون.. الخ) التي تؤثر على قدرة البلدان، وبالتالي الشعوب، على الارتقاء بمركزها العالمي.

واو - الوقاية والإدارة في حالات الطوارئ وبناء السلم بعد انتهاء الصراع

٣٢ - استمر عدد حالات الطوارئ، الطبيعية منها والتي من صنع الإنسان، في الارتفاع في السنوات الأخيرة وارتفعت معه تكاليف معالجتها. ويمكن لحالات عدم الاستقرار السياسي، التي يمكن أن تكون عائدة جزئيا إلى انعدام التنمية الاقتصادية، أن تؤدي إلى نزاعات مسلحة وحروب أهلية وما إلى ذلك، وهو ما قد تترتب عليه ليس فحسب أعداد كبيرة من اللاجئين والمشردين، بل أيضا خطر اتساع رقعة الصراع. وعليه، فإن للمجتمع الدولي مصلحة في منع وقوعها أو، إن لم يفلح في ذلك، في مواجهة الاحتياجات الفورية والطارئة ومن ثم الانتقال في أسرع ما يمكن إلى بناء السلم بعد انتهاء الصراع.

٣٣ - وتعرف خطة للسلام مفهوم بناء السلم بعد انتهاء الصراع بوصفه العمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلام لتفادي الارتداد إلى حالة النزاع.

٣٤ - وتتمثل المهمة الأكثر إلحاحا التي ينبغي الاضطلاع بها لدى نشوب المنازعات وبعد خروج البلدان منها في تقديم المساعدة الطارئة والإنسانية إلى السكان المتضررين. غير أن ترك هذه البلدان وشأنها بعد أن تتم معالجة المعاناة الإنسانية الأساسية يعتبر عملا غير معقول. فثمة ضرورة لتنظيم انتخابات وإنشاء المؤسسات الحكومية وتشجيع المشاركة السياسية فيها.

٣٥ - إلا أن ثمة حاجة إلى أكثر من ذلك. فالمرجح أن يكون اقتصاد البلد قد تخرب وتدمرت الهياكل الأساسية المادية وطوى الإهمال التنمية البشرية. وتتطلب إعادة هذه البلدان إلى مسار إنمائي قابل للاستمرار والديمومة تعاونا وتنسيقا وثيقين من جانب المجتمع الدولي.

٣٦ - وبما أن آفاق زيادة مستوى التمويل المحلي تكون محدودة جدا في معظم البلدان التي دمرتها الحرب، فإن حاجتها إلى المساعدات الخارجية الإضافية تكون كبيرة للغاية. وما لم يبذل المجتمع الدولي جهدا خاصا لوضع استراتيجيات وتيسير تمويل مرحلة الانتقال الحاسمة من بناء السلم بعد انتهاء الصراع إلى إقامة سلام دائم، فإن جهود السلام الدولية والمحلية يمكن بالفعل أن تتعرض للخطر.

٣٧ - وتعتبر الوقاية من حالات الطوارئ وإدارتها وبناء السلم بعد انتهاء الصراع مسائل تحتاج إلى دراسة منظمة وتحليل واهتمام متأن من جانب المجتمع الدولي بكامله.

زاي - الجريمة والمخدرات والعنف والاستقرار العالمي

٣٨ - وثمة مسألة أخرى يبرز طابعها الدولي على نحو متزايد، وهي الجريمة المنظمة. ونظرا للتباعد الجغرافي بين أماكن العرض والطلب فقد أطال الاتجار بالعقاقير غير المشروعة الذراع الدولية للجريمة المنظمة بصورة ملحوظة. وتسير الجريمة الدولية في خط مواز لعولمة العمليات الاقتصادية بوجه عام. وينطبق هذا على تنظيمها وطرق عملها ومجالات تمركز أنشطتها. وقد زادت التكنولوجيا ووسائط الاتصال الجماهيري الحديثة كثيرا من قدرة امتداد الجريمة المنظمة على الصعيد الدولي، وقربتها في الوقت نفسه من الاقتصاد المشروع. ويمكن أن تنشأ تجارة غير مشروعة واسعة النطاق وعابرة للحدود في جميع البضائع والخدمات التي يخضع انتاجها وتوزيعها للأنظمة والقيود الأخرى الحكومية. ولا يتعلق هذا بالسلع غير المشروعة من قبيل المخدرات فحسب، بل كذلك بمجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية، بما فيها الخدمات المالية المستخدمة في غسل الأموال المكتسبة عن طريق الجريمة. وتشجع المبالغ المالية الطائلة التي تتداولها شبكات الجريمة هذه الفساد المستحكم تشجيعا قويا.

٣٩ - ويربط الاتجار غير المشروع بالمخدرات بين الفقر والمشاكل الاجتماعية في البلدان الغنية وتلك التي يواجهها المنتجون الذين لم تعد محاصيلهم التقليدية تؤمن لقمة عيشهم. كما أن انخفاض أسعار المحاصيل التقليدية بصورة حادة في الأسواق العالمية من شأنه أن يوسع مجالات انتاج المخدرات المربح. وتبيع عصابات الجريمة هذه المخدرات في البلدان الغنية حيث لا يزال سوقها ينمو.

٤٠ - ولم ينمُ الشعور بانعدام الأمن والاستقرار في العديد من المجتمعات فحسب، بل أن هذه الاتجاهات تنزع إلى تقويض المؤسسات وزعزعة استقرار السلطات الحكومية. ومما يدفع الى هذه الظواهر سهولة توفر وكثرة الأسلحة المتطورة في يد العناصر المجرمة. وقد نزع المزيج الفتاك من هذه العناصر إلى تردي معدلات العنف في كل منطقة. وتحتاج الحكومات، من خلال الحوار والتعاون، إلى استحداث استجابة عالمية قوية في مواجهة الترابط القائم بين الجريمة والمخدرات والعنف وعدم الاستقرار.

رابعا - الطرائق

٤١ - كما أشير في التقرير المقدم في السنة الماضية، إذا أقيم الحوار المتجدد على أساس المصلحة المشتركة والشراكة، فينبغي أن تكون الأمم المتحدة المكان الطبيعي الذي يجري فيه تقريب المصالح الذاتية الوطنية الضيقة وتحويلها إلى مصالح متبادلة ومنافع مشتركة. ويقتضي ذلك فهما واسعا ورؤية من جانب المشاركين، ويحتاج بالتالي إلى إجراء المناقشات على مستوى سياسي رفيع.

٤٢ - وقد اقترح عدد من النهج والطرائق لمتابعة الحوار ضمن إطار الأمم المتحدة وخارجها على السواء. وسوف تحتاج الدول الأعضاء، لدى النظر في تلك الاقتراحات، إلى أن تضع في اعتبارها أن المناقشات التي جرت هذا العام في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما فيها تلك المتعلقة بالمتابعة المنسقة لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، وبخطة للتنمية في الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية، تضمنت أيضا عناصر ذات صلة بتشجيع قيام حوار حقيقي بشأن مواضيع عامة مشتركة بين القطاعات.

٤٣ - ولكي يكون الحوار مفيدا ومنتجا تحتاج طرائق إقامته إلى أن توضع بحيث تأخذ في الاعتبار عددا من العناصر الأساسية وهي: أولا، ينبغي أن تجتذب المسائل أو المواضيع المختارة اهتمام جميع الفئات، وأن تكون محددة بوضوح وأن يولى اهتمام لأوجه الترابط فيما بينها لدى وضع مخطط الحوار؛ ثانيا، ينبغي ألا يقتصر الإعداد للمناقشات على الأمم المتحدة والمنظمات المعنية في منظومتها، وإنما ينبغي العمل على إشراك سائر الشركاء في التنمية والأوساط الأكاديمية والعلمية على نحو نشط؛ ثالثا، ينبغي النظر إلى طبيعة النواتج بوصفها ذات صلة بتعقيد المسائل المطروحة للمناقشة ونصيبها من النضج وينبغي أن تتيح هذه النواتج إجراء متابعة مناسبة من جانب الأمم المتحدة والمؤسسات المتصلة بها وسائر المنظمات الإقليمية والأقاليمية ذات الصلة، وشركاء التنمية الآخرين.

٤٤ - وفي ضوء الاعتبارات الآنفة وبالإشارة الى الاقتراحات الواردة في الفقرات ٢٩ إلى ٣٨ من التقرير الأول، ولا سيما تلك المتعلقة بتنظيم "حوار على مستوى رفيع ومركز بشأن موضوع رئيسي، يكون ذا صلة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية الحالية والناشئة المدرجة على جدول الأعمال العالمي" في الجلسة العامة للجمعية العامة، تقدم العناصر الإضافية التالية لمساعدة الجمعية العامة في دراستها لهذا الموضوع:

(أ) أولا ينبغي اختيار موضوع الحوار في الوقت المناسب، ويفضل أن يسبق ذلك موعد الحوار بما لا يقل عن سنة أو أكثر من أجل إتاحة الوقت للأعمال التحضيرية الكافية؛

(ب) والى جانب إعداد الأمانة العامة للوثائق الأساسية بالتعاون مع المنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، ومن ضمنها، حسب الاقتضاء، مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، يمكن أن تشمل عملية الحوار اجتماعات يجري تنظيمها برعاية منظمات أخرى إقليمية وأقاليمية ومحافل يعقدها مجتمع المنظمات غير الحكومية، وجلسات استماع، واجتماعات للبرلمانيين، ودراسات وأفرقة خبراء تكلف

بإجرائها الجامعات وغيرها من المنظمات الأكاديمية والمنظمات ذات المقاصد العامة. كما ينبغي إعداد وتنفيذ برنامج إعلامي من أجل زيادة الوعي وإشراك الفئات الرئيسية في الحوار؛

(ج) ويمكن إجراء الجانب الرفيع المستوى من الحوار لمدة يومين أو ثلاثة أيام خلال الجزء الأول من دورة الجمعية العامة للاستفادة من وجود الوزراء. ويمكن أيضا التفكير في عقد جلسات خاصة للجمعية العامة واجتماعات على مستوى القمة ذات صفة تمثيلية، من أجل تحقيق تقدم في التفاهم السياسي والتوافق على أرفع مستوى، وحيثما أمكن، وضع سياسات ومبادئ توجيهية تتعلق بإجراء مفاوضات أكثر تفصيلا في المحافل الملائمة؛

(د) وينبغي أن تحدد طبيعة الموضوع قيد المناقشة طبيعة نواتجه التي ينبغي أن تبقى مرنة، تتراوح بين موجز رئاسي أو إعلان/بيان بالاستنتاجات أو القرارات المتفق عليها.

خامسا - ملاحظات ختامية

٤٥ - وفي الختام يجدر التنويه بالحاجة الى إجراء الحوار في مناخ من الثقة ومع الاعتراف الواضح بأن نماء البلدان جميعها هو عملية نمو وتغيير. وإن اتخاذ موقف دفاعي من التغيير أمر يضر بجميع الأطراف المعنية. وتعني زيادة الترابط أن على البلدان أن تضع في اعتبارها مصالح بعضها البعض. ويملي ذلك التزامات على جميع الأطراف، إلا أنه يعني قبل كل شيء ضرورة أخذ مصالح البلدان النامية الضعيفة من الناحية الاقتصادية في الاعتبار على نحو مستقر وعلى سبيل الأولوية.

٤٦ - ومن شأن إقامة حوار رفيع المستوى بهذه الروح البناءة في الجمعية العامة أن يساعد أيضا على تنشيط دور الجمعية العامة في تقرير السياسات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من ميادين، وعلى تمكين الأمم المتحدة من المساهمة في تحسين الإدارة والحكم العالمي في الميدان الاقتصادي العالمي.

- - - - -